اما على الملك فكسائر المملوكات واما على مقابله فلانه اولى به لسبقه

ويجب بذل الفاضل عن حاجته الناجزة كما قيد به الماوردي قال الاذرعي وبحثه ان كان ما يستخلف منه يكفيه لما بطل بلا عوض قبل اخذه في نحو

انا لماشية اذا كان بقربه كالاصباح ولم تجد صاحبها ما اخر مياها **على الصحيح** بان يمكنه من سقيها منه حيث لم يضر زرعه ولا ماشيته والا

فمن اخذه او سوقه اليها حيث لا ضرر فيما يظهر لحرمة الروح ويحمل عند انتفاء الاضطرار والا وجب بذله لذي روح محترمة كادمي وان اختاجه لماشية وماشته وان احتاجه لزرع وقيل يجب للزرع كالماشية وقيل لا يجب للماشية كالماء المحرز ولا يجب بذل فاضل الكلا لانه لا يستحق في المعاد ويتوقى في العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء حيث وجب بذله لم يجز اخذ عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة الاستقا ويشترط في بيع الماء تقديره بكيل او وزن لا بري الماشية والزرع والفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقا بعوض ان الاختلاف في شرب الادمي اهون منه في شرب الماشية والزرع وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقي الدواب من نحو جدول مملوك لغير بما لكه اقامة للاذن العرفي مقام اللفظي ثم توقف فيما اذا كان لنحو يتيم او وقف عام ثم قال ولا اري جواز ورود الف ابل حولا ولا ماوه بتيسير انتهى والظاهر الجواز للعلم به من قوله اولا لم يضر بما لكه **والقناة** او العين **المشتركة** بين جماعة لا يقدم فيها اعلى على اسفل ولا عكسه بل **يقسم ماؤها** المملوك الجاري من بير او نهر قهرا عليهم ان تنازعوا وضاق لكن على وجه لا تتفاوت شركة على شركة واما بحصل ذلك **بنصب خشبة** مثلا منتسا واعلاها واسفلها بحمل مستو والحق بالخشبة ونحوها بناء جدارا به ثقب محكم بالجص **في عرض النهر** اي المجري فيها ثقب **متساوية او متفاوتة على قدر الحصص** من القناة ونحوها لانه طريق الى استيفاء كل واحد حصته وعند تساوي الثقب وتفاوت الحقوق او عكسه ياخذ كل بقدر حصته فان جهل قدر الحصص قسم على قدر الاراضي كان الظاهر ان الشركة بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء لهذا ان اتفقوا على ملك كل منهم والا رجع بالقرينة والعادة المطردة في ذلك كما مر ولا ثاني لما رجحه المص ما ذكره في مكانين خسيس ونفيس كونا على نحو جور متساوية يجب قسمتها فاحضا ما اداه الى الخسيس انه بينهما والنفيس انه متفاوت على قدر الجور صدق الخسيس عملا باليد لامكان الفرق الذي ذكرناه هنا

على البد وهي متساوية وفي مسيلتنا على الارض المسقية وهي متفاوتة

فعمل في كل من المحلين بما يناسبه وفي الروضة واصلها كل ارض امكن

سقيها من هذا النهر اذا رأيتا لها ساقية منه ولم يجد لها شربا من موضع

اخر حكمنا عند التنازع بان لها شربا منه انتهى وافهم كلامهما ان ما عدا

لا حق الماء فيه عند وجوده الى ارض مملوكة دال على ان اليد فيه لصاحب

الارض التي يمكن سقيها منها سواء اتسع الجري وقلة الارض او عكسه

وسواء المرتفع والمنخفض وليس لاحدهم ان يسقي بما يه ارضا له اخرى

لا شرب لها منه سواء احياها ام لا لانه يجعل لها رسم شرب لم يكن كما في

الروضة ولو زاد نصيب احدهم من الماء على ري ارضه لم يلزمه بذله

لشركايه بل له التصرف فيه كيف شاء **وهم** اي الشركاء **القسمة مهاياة**

مياومة مثلا كان يسقي كل منهم يوما كسائر اموال المشتركة ولا نظر لزيادة

الماء ونقصه مع التراضي على ان لهم الرجوع عن ذلك فان رجع وقد اخذ

نوبته قبل ان ياخذ الاخر نوبته فعليه اجرة نوبته من النهر للمدة التي اخذ

نوبته فيها قاله الزركشي ويتعين الطريق الثاني اذا تعذر مراعاة كل

بعضهم عن المقسم ويتعين الطريق الاول فيما اذا كانت القناة تارة يكثر

ماؤها وتارة يقل فتمتنع المهاياة حينئذ كما منعوا في لبون ليحلب هذا

يوما وهذا يوما لما فيه من التفاوت الظاهر انتهى وليس لاحدهم توسيع

ثم النهر ولا تضييقه ولا تقديم راس المسافة التي يجري فيها الماء ولا

تاخيره ولا غرس شجرة على حافته بدون رضى الباقين كسائر الاموال المشتركة

وعمارته بحسب الملك ولا يصح بيع ما البير والقناة منفردا عنها لانه يزيد

شيا فشيا ويختلط المبيع بغيره فتعذر التسليم فان باعه بشرط احداثه

لان صح ولو باع صاعا من قراره صح لعدم تزايدته ولو باع قدا القناة

مع قراره والماء جاز لم يصح البيع للجميع في الجمالة وان افهم كلام الروضة

الطلاق في الماء فقط على الاصح في الصفقة فان اشترى البير وماءها

الظاهر وجزاهما شايعا وقد عرف عمقهما فيما صح وما يتبع في الثانية

مشتركة بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشتراها وجزاها الشايع دون الماء

او اطلق فلا يصح لبطلان المان ولو سقى زرعه بما مغصوب ضمن الماء

بيده والغلة له لانه المالك للاصل فان غرم غرم البدل وتملك من صاحب الما

كانت الغلة اطيب له مما لو غرم البدل فقط وهو اشعل نارا في حطب

مباح لم يمنع احد الانتفاع منها لا الاصطلاها ولا الاصطباح

منها ومهاياة في كلامه منصوب اما على الحال من المبتدا وهو القسمة بتاء